

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١٩٤

الخميس، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوناري .... (مالي)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد بوتين

الأرجنتين .... السيد دي لا روا

أوكرانيا .... السيد كوتشما

بنغلاديش .... الشيخة حسينة

تونس .... السيد بن علي

جامايكا .... السيد باترسن

الصين .... السيد جيانغ زمين

فرنسا .... السيد شيراك

كندا .... السيد كراتيين

ماليزيا .... داتوك البار

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد بلير

ناميبيا .... السيد نوجوما

هولندا .... السيد كوك

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كلنتون

جدول الأعمال

كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا

00-63407
□□□□□□□□□

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.

تأبين موظفي الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أطلب من الممثلين الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على أرواح موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في تيمور، وكذلك تعبيرا عن التضامن مع كل موظفي الأمم المتحدة الموجودين في الميدان وكل العاملين في المجال الإنساني في كل مكان.

وقف الأعضاء مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لعل أعضاء مجلس الأمن يتذكرون أن موعد وجدول أعمال هذه الجلسة للمجلس قد اتفق عليهما أعضاء المجلس في مشاوراته السابقة.

أقر جدول الأعمال.

كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أعلن أنه في اجتماع قمة مجلس الأمن هذا، فإن الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوكرانيا، والصين، وفرنسا، ومالي، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية يمثلها رؤساؤها؛ وبنغلاديش، وجامايكا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، يمثلها رؤساء وزرائها؛ وماليزيا يمثلها وزير خارجيتها.

وأود أن أعلن عن وجود رؤساء دول وحكومات آخرين، فضلا عن وزراء خارجية، مع وفودهم، وأن أرحب بهم في قاعة المجلس اليوم. ووجودهم يؤكد أهمية الموضوع الذي تجرى معالجته.

ونقدر جميعا عظيم التقدير روح التعاون التي أعرب عنها جميع الحاضرين هنا، الأمر الذي مكن من عقد هذا الاجتماع الهام جدا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يعقد مجلس الأمن اليوم اجتماعا للقمة بشأن مسألة كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا.

وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/845، التي تتضمن نص مشروع قرار، وإعلان مرفق، جرى إعدادهما أثناء مناقشات المجلس السابقة.

وأود، بموافقة زملائي، أن أدلي ببعض الملاحظات التمهيدية على اجتماعنا اليوم.

أعتقد أنه من دواعي الشرف الكبير والمسؤولية الضخمة بالنسبة لأفريقيا ولمالي، أن أفخر برئاسة اجتماع لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وهو الاجتماع الثاني من نوعه في تاريخ منظمتنا.

وأود أن أرحب بكم جميعا، وأن أعرب لكم عن امتنان أفريقيا برمتها. إن وجودكم هنا اليوم يشهد على التزامكم وإيمانكم ببعثة الأمم المتحدة وبدورها. وهذه لحظة خاصة حيث أنه عند فجر الألفية الجديدة، يتساءل العالم كله – بكل حق متى يسود السلم والأمن في أرضنا، وبخاصة في أفريقيا.

ويمكن لنا أن نسأل ما إذا كان المجلس قد اضطلع على نحو فعال بمسؤوليته الأساسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين منذ عقد اجتماعه التاريخي الأول عام ١٩٩٢. ولما كان هناك تواكب بين السلام، والرفاهية،

والأمن، والتنمية فهل بذل المجتمع الدولي ما يكفي من الجهد للقضاء على الفقر وتهيئة ظروف حياة أفضل للجميع؟

وتوضح مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدى بعدنا عن القضاء على الفقر وتهيئة ظروف حياة أفضل للجميع، وتخفي هذه الأرقام الجافة بؤس ملايين الرجال والنساء والأطفال. فالصراعات لم تتوقف، بل أصبحت الآن صراعات داخلية، وبخاصة في شكل حروب أهلية، صراعات عنيفة ودامية تتسبب في إنزال الضرر الجسيم بالمدنيين بصفة خاصة، ولا سيما بالأفراد الضعفاء، مثل النساء والأطفال، صراعات تتسم بارتكاب فظائع يشمئز منها ضمير الإنسان.

ومن المؤكد أن منظمتنا قد حققت تقدما، إلا أنه يتعين علينا أن نعترف بوجود بعض نواحي الفشل خلال السنوات العشر الماضية، مما أثر بطريقة ما على مصداقيتها. ومما يؤسف له أن قارتي، أفريقيا، مثل جلي على ذلك.

والأحداث المفجعة التي وقعت في سيراليون، والحاجة إلى حماية المجتمعات والأفراد على وجه أفضل، بما فيهم موظفي الأمم المتحدة ومن يعملون في المجال الإنساني، وبالتالي ضرورة التصدي على نحو أفضل للتحديات الجديدة للأمن، لا تتعارض مع تصميمنا الجماعي على تحسين الإجراءات التي يتخذها المجلس بغية تعزيز قدرته على منع نشوب الأزمات وعلى الاستجابة لها بالطريقة الواجبة.

وأفريقيا، التي اعتمدت للتو إعلانا وخطة عمل بعد مؤتمر الأمن، والاستقرار، والتنمية، والتعاون في أفريقيا، تنوي أن تضطلع بنصيبها من المسؤولية عن منع نشوب الصراعات وحسمها. وتتوقع من المجتمع الدولي الدعم الضروري، وتتوقع من الأمم المتحدة، التي تتحمل مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، التزاما متزايدا واهتماما خاصا بتعزيز السلم والأمن الدائمين في أفريقيا.

ولدى أفريقيا وسائل الخروج من هذه الحالة. ومن الضروري أن تشعر أنها ليست وحدها. وينبغي أن تثقوا بأفريقيا.

وفي الوقت الذي يفحص فيه العالم دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، نحتاج أكثر من أي وقت آخر إلى إرسال إشارات قوية وواضحة إلى الشعوب والدول بعزم الأمم المتحدة وقدرتها على الاضطلاع بعمليات فعالة لحفظ السلام وفقا لمبادئها.

وتجديدا لالتزامنا بمبادئ وأهداف الميثاق، والتزامنا الصارم بإحراز تقدم حقيقي في مجال السلم والأمن الدوليين من الضروري أن نزود الأمم المتحدة بوسائل تحقيق السلام.

وهناك لحظات تاريخية خاصة تضطلع فيها الشعوب والأفراد بدور سلبي أو إيجابي. وهذا الاجتماع الاستثنائي يعتبر فرصة لكي نصنع التاريخ. وينبغي أن نغتنمها لكي نبني عالما من السلام تتمتع فيه أجيال المستقبل بالتحرر من الحروب والفقر. وينبغي أن نرسي أسس ذلك العالم، مما يعني توفير الموارد البشرية، والمالية، والمادية اللازمة لكي تعالج منظمتنا حالات الصراع على نحو أكثر فعالية، وتتحمل مسؤوليتها التي لا مثيل لها عن كفالة السلم العالمي وضمانه.

وهذا هو مغزى اجتماعنا اليوم، وأتمنى لأعمال المجلس كل النجاح.

نبدأ الآن مناقشتنا.

وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أرحب بكم في الأمم المتحدة في هذا الاجتماع التاريخي لمجلس الأمن. لقد جئتم إلى نيويورك للمشاركة في قمة الألفية، التي سنسعى خلالها إلى إعطاء زخم جديد لمنظمة الأمم المتحدة في القرن الذي يبدأ الآن.

(تكلم بالانكليزية)

إن القول بأن عيون العالم مسلطة علينا قول أقل وأكثر مما يجب في نفس الوقت. فهو أقل مما يجب لأن مصير أجيال المستقبل يمكن أن يتأثر بمقررات قمة مجلس الأمن. وهو أكثر مما يجب لأن الكثير من الجيل الحالي يفقدون الثقة في قدرة الأمم المتحدة على ترجيح السلام على الحرب.

وهذا التناقض يعبر عما أرى أنه أزمة مصداقية تواجه المجلس والمنظمة في أدائهما لمسؤوليتهما الجسيمة وهي: صون السلم والأمن الدوليين. فقد أصبحت المجتمعات المستضعفة الكثيرة في كثير من مناطق العالم تتردد الآن في اللجوء إلى الأمم المتحدة طلبا لمساعدتها في وقت حاجتها. ولا يمكن لأي قدر من القرارات أو البيانات أن يغير هذا الواقع؛ فالعمل وحده هو الذي يستطيع ذلك: العمل السريع والموحد والفعال الذي يضطلع به بمهارة ونظام لوقف الصراع واستعادة السلام. فهذا العمل الذي يتم بإصرار هو وحده الذي يعيد للأمم المتحدة سمعتها بوصفها القوة ذات المصداقية في خدمة السلام والعدل.

أعضاء المجلس، لا مكان يصبح فيه الالتزام أكثر إلحاحا من قارة أفريقيا التي يقاسي فيها الملايين يوميا من ويلات الحرب. ولذا فمن دواعي سروري أن تصبح أفريقيا محورا لمناقشاتكم اليوم.

وعلينا أن نتحلى بالإرادة كلما استطعنا للعمل الوقائي قبل أن تصل الأزمة إلى نقطة اللاعودة. وعندما يفشل هذا الجهد ويلجأ المجلس إلى فرض الجزاءات فعليه أن يتحلى بالإرادة والحكمة كي يكفل أن تنفذ تلك الجزاءات بفعالية، من ناحية، وأن تصل من ناحية أخرى إلى هدفها المرجو دون أن تلحق بالأبرياء مشاق لا داعي لها.

وعندما يطلب منا نشر عملية لحفظ السلام يجب أن نتأكد من أن تكون لها ولاية واضحة يمكن تنفيذها ولها من القوة والسلطة ما تحمي به نفسها وولايتها.

وإذا فشلت كل الجهود و لم يعد هناك غير التدخل المسلح لإنقاذ الأعداد الكبيرة من البشر من براثن الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية فعلى المجلس أيضا أن يتحلى بالإرادة والحكمة لمواجهة البلاء الأليم الذي تلحقه تلك الحالات بضمير العالم.

ومع ذلك يكون التحلي بالإرادة للعمل في كل هذه الحالات الخطوة الأساسية الضرورية الأولى؛ ويصبح وجود القدرة على العمل، والعمل بفعالية وحزم، الأمر الحتمي الآخر، وكلنا نسلم بأن كثيرا ما حدث في عمليات حفظ السلام السابقة أن كان مسار الفشل ممهدا بالنوايا الطيبة والولايات غير الكافية. ونتفق جميعا على أنه كثيرا ما طلب من عمليات حفظ السلام القيام بمهام معقدة دون تدريب أو معدات أو هياكل قوة أو سلطات تكفي لإحراز النجاح.

ونعلم جميعا أن الأوان قد آن لتمكين الأمم المتحدة بالفعل من أن تنجح في مهامها من أجل السلام. ففي آذار/مارس الماضي طلبت من فريق من المتطوعين المبرزين في عمليات حفظ السلام وبناء السلام أن يقدموا توصيات صريحة وواقعية تساعد المجلس وأعضاء الأمم المتحدة على الوفاء بتلك المهمة العاجلة. وتقرير الفريق معروض على المجلس في الوثيقة S/2000/809، ولقد ألزمت نفسي فعلا بتنفيذ التغييرات التي تقع في نطاق مسؤولياتي. وأملي الوطيد أن يفعل المجلس ما فعلته.

ولا يمكن أن تكون الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لها الرد على كل أزمة وكل صراع وكل تهديد لحياة البشر. كما لا يمكن أن تكون قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بديلا عن الإرادة السياسية للأطراف

لتحقيق تسوية سلمية. ولكن حيثما نكون نحن الرد، ولا تكون لغير عالميتنا الفريدة وشرعيتنا القدرة على مساعدة شعب مجروح ومهجور في العودة إلى حياة السلام والكرامة، يجب أن توفر لنا وسائل التفرقة بين الحياة والموت. فالعالم ينتظر منكم، أعضاء المجلس، الرد

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أكرر، أمام المجلس، ما قلته بالأمس أمام العضوية بأسرها: إن سلامة موظفي الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وفي المهام الإنسانية مسألة جديرة بأقصى اهتمام. فالاعتداءات المميتة بالأمس على موظفي الأمم المتحدة العاملين في تيمور الغربية تبرز من جديد الأخطار التي يواجهها الرجال والنساء والعسكريون والمدنيون العاملون في الميدان من أجل الأمم المتحدة، أي في مهام وبعثات أقرها المجلس. وأود التشديد على مسؤولية المجلس عن التركيز على هذه المسألة. فلنعمل جميعا على كفالة توفير ما يحتاجه الموظفون من سلامة وأمن لأداء مهامهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرحب بأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وبممثلي عدد من المنظمات الإقليمية الأفريقية.

وللاستفادة القصوى من وقتنا فإنني حين يصل المتكلم إلى حد الدقائق الخمس المتفق عليها سوف أدق بمطرقتي للتذكير.

أعطي الكلمة الآن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد وليام جفرسون كلينتون.

الرئيس كلينتون (تكلم بالانكليزية): نجتمع في هذه الجلسة التاريخية لمناقشة دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن.

وأشكر الرئيس كوناري على دقيقة الحداد على أرواح موظفي الأمم المتحدة الذين ماتوا في تيمور الغربية بالأمس، والتمس من السلطات الإندونيسية أن تقدم المسؤولين إلى العدالة وأن تقوم بترع سلاح الميليشيات وتسريحها، واتخاذ كل الخطوات اللازمة لكفالة سلامة المستمرين في العمل صوب تحقيق الأهداف الإنسانية هنالك.

اليوم، أود أن أركز ملاحظاتي المتعلقة بحفظ السلام على أفريقيا التي تقدمت على درب الازدهار والحرية ولكن لا يزال الصراع يعوق تقدمها. ولا يسعني إلا أن أشير إلى أن هذه الجلسة التاريخية في هذه القاعة التاريخية يرأسها رئيس وأمين عام من الأفريقيين المبرزين. وإنجازات أفريقيا وقوى الأمم المتحدة لا تخفى على أحد. وما موزامبيق وناميبيا إلا مثالان على النجاح.

إننا نطالب الأمم المتحدة بالعمل في ظروف متزايدة التعقيد. ونراها في سيراليون حيث أنقذت أعمال الأمم المتحدة الأرواح ولكنها لم تحفظ السلام ونحن نعمل الآن على تعزيز البعثة. وفي القرن الأفريقي سوف تراقب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الفصل بين القوات التي اشتبكت مؤخرا في قتال مرير. وفي الكونغو لا يزال العصيان المدني يهدد أرواح الآلاف من البشر، وتحول الأطراف المتحاربة دون قيام الأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها.

فعلينا أن نبذل المزيد من الجهد لتزويد الأمم المتحدة بما يلزمها لتنفيذ ما نطلبه منها. فهي بحاجة إلى القدرة على أن تكون لديها قوات لحفظ السلام يمكن أن تنشرها بسرعة، وأن توفر لها التدريب والمعدات اللازمة، والقدرة على عرض قوة ذات مصداقية. وهذا بطبيعة الحال هو منطلق التقرير عن إصلاح حفظ السلام، المحال إلى المجلس من الأمين العام. والولايات المتحدة تؤيد ذلك التقرير بشدة. فهو يحدد الهدف من مساعدتنا لقوات غرب أفريقيا التي تدخل سيراليون حاليا.

بيد أنني أرجو أن تسمحوا لي بكلمة في مسالة غير حفظ السلام. إذ يبدو لي أن العمل من أجل أفريقيا والعالم أجمع سوف يضطرنا بشكل متزايد إلى تعريف الأمن بصورة أعم. فقد أنشئت الأمم المتحدة بغية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. الحرب تقتل بصورة جماعية وتتجاوز الحدود وتزعزع استقرار مناطق بأسرها. ونحن نواجه اليوم مشاكل أخرى تقتل بصورة جماعة وتتجاوز الحدود وتزعزع استقرار مناطق بأسرها: فربع مجموع الوفيات على سطح البسيطة سببها أمراض معدية كالملاريا والتدرن الرئوي والإيدز. وبسبب الإيدز وحده يهبط العمر المتوقع في بعض الدول الأفريقية إلى ٣٠ عاما. وما لم تتخذ إجراءات وقاية طموحة يرجح أن تنتقل بؤرة الوباء إلى آسيا بحلول عام ٢٠١٠ مع ارتفاع سريع للغاية في المعدلات في الدول المستقلة حديثا. يتعين على الدول المتأثرة أن تبذل جهدا أكبر بشأن الوقاية، ولكن يتعين أن يبذل الباقون المزيد من الجهود أيضا – لا مجرد فيما يتصل بالإيدز، بل أيضا فيما يتعلق بالملاريا والسل. ويتعين علينا أن نستثمر في المجالات الأساسية: المياه النقية، والغذاء الآمن، والإصحاح الجيد، والصحة والتعليم. ويتعين علينا أن نكفل أن تفيد أوجه التقدم في مجال العلوم جميع الناس. وتستثمر الولايات المتحدة بليوني دولار في السنة في بحوث الإيدز، بما في ذلك ٢١٠ ملايين دولار لأبحاث لقاح ضد الإيدز، ولقد طلبت إلى الكونغرس أن يقدم ائتمانا ضريبيا بمبلغ بليون دولار كي يسارع القطاع الخاص بتطوير لقاحات ضد الإيدز والملاريا والسل. ويتعين علينا أن نقدم ائتمانا ضريبيا لأنه ليس بمستطاع الأشخاص المحتاجين إلى الأدوية أن يدفعوا تلك الأموال لإجراء تلك البحوث. ودأبنا على العمل لكي تكون العقاقير في متناول الناس بقدر أكبر، وسوف نبذل المزيد من الجهود. لقد ضاعفنا في السنتين الماضيتين مساعدتنا الشاملة للوقاية من الإيدز ورعاية المصابين به.

ومما يؤسف له أن التقديرات التي وضعتها الأمم المتحدة تقضي بأننا إذا أردنا تحقيق أهدافنا فيتعين علينا جميعا أن نقدم مبلغا إضافيا قدره ٤ بلايين دولار في السنة. ويتعين علينا أن نتعاون معا للمساعدة في سد تلك الثغرة. ويتعين علينا أن نقدم برنامجا أكبر لمكافحة الفقر الذي يتسبب في الصراعات والحروب. وأؤيد بقوة الهدف المتمثل في تحقيق إمكانية حصول الجميع على التعليم الابتدائي بحلول سنة ٢٠١٥. ونحن نساعد في المضي قدما لتحقيق ذلك الهدف بصورة جزئية من خلال جهدنا لتقديم وجبة الغذاء في المدارس إلى ٩ ملايين من البنين والبنات في البلدان النامية. وبمستطاعنا بما يقرب من ٣ بلايين دولار في السنة أن نقدم بصورة جماعية وجبة تغذوية لكل طفل مسجل في المدرسة في كل بلد نامٍ في العالم. وهذا من شأنه أن يغير بصورة جذرية مستقبل كثير من الأمم الفقيرة في الوقت الحاضر.

لقد اتفقنا على زيادة حصة الإغاثة من الدين لأفقر البلدان إلى ثلاثة أضعاف، ولكن ينبغي علينا أن نعمل أكثر من ذلك. فكرة الإغاثة من الدين هذه، إذا استثمرت الوفورات في الاحتياجات البشرية للناس، هي فكرة طال انتظارها منذ زمن طويل، ولكني آمل أن نتمكن من القيام بأعمال أكثر من ذلك.

أخيرا، سيدي الأمين العام، لقد طلبتم منا أن ندعم إجراء تقييم للنظام الإيكولوجي في الألفية. يتعين علينا أن نواجه التحدي الذي يمثله تغير المناخ. وأتوقع أنه في غضون عقد من الزمان، أو ربما حتى أقل من ذلك، ستصبح تلك المشكلة كبيرة بحيث تعرقل تنمية الدول الفقيرة مثلما يعرقلها المرض اليوم. وسوف تسهم الولايات المتحدة في أول مجموعة كاملة من الصور المفصلة المنقولة بواسطة السواتل لغابات العالم المهددة لهذا المشروع. وسوف نواصل تقديم الدعم للجهود الجريئة من أجل تنفيذ بروتوكول كيوتو

وأهداف أخرى من شأنها أن تحد من الأخطار البيئية التي نواجهها.

الآن دعوني أقول فقط في الختام إن بعض الناس سوف يستمعون إلى هذه المناقشة ويقولون، ”حسنا، حفظ السلام يقدم شيئا ما للأمن، ولكن تلك القضايا الأخرى لا تقدم أي شيء للأمن وليست من اختصاص مجلس الأمن“. هذا آخر اجتماع لي، وما أردت أن أقوله فقط إني مع الاحترام لا أوافق. تلك القضايا سوف ينظر فيها مجلس الأمن بصورة متزايدة.

وما لم نتصد للرابطة الحديدية بين الحرمان والمرض والحرب، لن نتمكن على الإطلاق من إرساء أسس السلام الذي حلم به مؤسسو الأمم المتحدة. وآمل أن تكون الولايات المتحدة على الدوام راغبة في القيام بدورها، وآمل أن ينظر مجلس الأمن بصورة متزايدة برؤيا القرن الحادي والعشرين للأمن نتمكن جميعا من اعتناقها ومتابعتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي سعادة السيد فرناندو دي لا روا رئيس جمهورية الأرجنتين.

الرئيس دي لا روا (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح جمهورية الأرجنتين لرؤيتكم، سيدي، رئيسا لمداولاتنا. وتعرب الأرجنتين عن ارتياحها لتمكنها كجزء من مجلس الأمن من المساهمة في إرساء السلام.

الحفاظ على السلام والأمن الدوليين مسؤولية رئيسية لمجلس الأمن، ويتعين تعزيزها. وإذا لم تمارس هذه المسؤولية على النحو الأوفى، لن تنفذ الأنشطة المتبقية للأمم المتحدة بنجاح.

إن نهاية الحرب الباردة لم تغير دور المجلس على النحو الذي قرره الميثاق، ولكنها واجهت المجلس بحقيقة تنطوي على تحديات جديدة: الأمن الدولي يشمل الآن أيضا الأمن البشري.

منذ بداية العقد الماضي كان معظم الصراعات التي نظر فيها مجلس الأمن تتسم بصفة صراعات داخلية بصورة أساسية حتى عندما ترتبت عليها آثار دولية. وفي تلك الصراعات كان الهدف أيضا السكان المدنيين، الذين كانوا وبصورة متكررة ضحايا انتهاكات خطيرة ومنتظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وثمة معضلة من أكبر المعضلات المعاصرة وهي هل بمستطاع الأمم المتحدة أن تظل غير مبالية بتلك الانتهاكات، المرتكبة داخل حدود دولة ما، في حين أنها تنادي في الوقت نفسه بالدفاع عن تلك الحقوق والحريات ذاتها؟ لا توجد إجابة بسيطة على هذا السؤال، لأنه مرتبط بقيم من قبيل سيادة الدول وبمبدأ عدم التدخل.

وإننا نؤمن بأن مبدأ عدم التدخل يجب أن يحترم، ولكننا نعتقد في الوقت نفسه بأنه ينبغي إضافة قيمة تكميلية هي: مبدأ عدم جواز اللامبالاة. عدم جواز اللامبالاة هذا يعني أيضا أن مرتكبي الجرائم التي تلحق الضرر بالضمير الجماعي للبشرية لا يجوز تركهم يفلتون من العقاب. وهكذا فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ومحاكم رواندا وجمهورية يوغوسلافيا السابقة وسيراليون تعد مكونات رادعة هامة لا غنى عنها لإرساء دعائم سلام مستقر ودائم وعادل.

ويتعين أيضا أن تكيف عمليات حفظ السلام للحقائق الجديدة. وقد تتجاوز ولاياتها في بعض الأحيان مراقبة وقف إطلاق النار. وعلى غرار ما عليه الحال بالنسبة لتيمور الشرقية، ربما تشمل الولاية المساهمة في تنظيم بناء دولة جديدة. وعند الاقتضاء ينبغي أن تشمل الولاية قواعد بشأن حماية المدنيين. لقد علمتنا سربنتسه ورواندا أن فكرة

الحياد الزائفة لا يمكن أن تسود في حالات الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي جميع الحالات، يتعين أن تكون الولاية واضحة وواقعية وأن تكيف لأهداف البعثة.

ولن تنفذ تلك الولايات بفعالية إلا إذا ساندها إرادة سياسية يعرب عنها على النحو الصحيح من خلال المساهمة بموارد مالية وبشرية كافية. وينبغي أن يكون تمويل عمليات حفظ السلام كافيا، وتقع على الأعضاء الدائمين في هذا المجلس مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وينبغي أخذ الحاجة إلى اتباع نهج تدريجي والحالة في البلدان النامية أيضا في الاعتبار عند استعراض تمويل تلك العمليات.

لقد أظهرت لنا الصراعات التي حدثت مؤخرا أنه ينبغي تدريب أفراد القوات والمدنيين تدريبا كافيا. وتنعكس الخبرة التي اكتسبتها الأرجنتين من ٤٢ سنة من مشاركتها في تلك العمليات في تأسيس المركز الأرجنتيني للتدريب المشترك لعمليات حفظ السلام، الذي بدأ تشغيله عام ١٩٩٥، وذلك بمشاركة أفراد من دول أعضاء أخرى، وفي مركز التدريب لقوات الأمن في بعثات ما وراء البحار. والأرجنتين، وهي بلد مساهم رئيسي بالقوات في المنطقة وتشارك في الوقت الراهن في تسع عمليات لحفظ السلام، ستواصل، وفقا لقانونها الداخلي، تقديم القوات المسلحة والأفراد العاملين في مجال الأمن وأفراد مدنيين إلى العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن.

إننا نسلم بالمساهمة القيمة لتقرير الفريق المعني بعمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ونرى أنه ينبغي النظر في هذا التقرير على الفور.

الصراعات المؤلمة في أفريقيا لها أسباب متفرقة وتقتضي استجابات متكاملة تقرن عنصري السلام والأمن الضروريين بالتنمية المستدامة والديمقراطية التمثيلية وحكم القانون. وينبغي أن يبحث مجلس الأمن في هذه الصراعات بحساسية خاصة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال المعرفة المباشرة بالحقيقة وبتنسيق أكبر مع المنظمات الإقليمية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

ووفقا لهذا المنظور، حافظت الأرجنتين على حضورها في أفريقيا. فقد دعمت صون السلام بمشاركتها في عمليات أنغولا وموزامبيق والصحراء الغربية. وقدمت مساعدة إنسانية إما مباشرة أو من خلال الخوذ البيض. وساهمت في عمليات مراقبة الانتخابات في جنوب أفريقيا وإريتريا والجزائر، وعززت التعاون من أجل التنمية من خلال صناديق تعاونية.

وفي المجال المتعدد الأطراف، وبالتعاون مع شركائنا الأفريقيين، أكدنا على أهمية المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية المنشأتين بموجب معاهدتي تلاتيلولكو وبليندابا.

أخيرا، أود أن أبرز أمرا مفاده أن الأرجنتين استضافت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الاجتماع الوزاري الأخير لمنطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. وفي تلك المناسبة، اعتمدت لأول مرة خطة عمل لتعزيز التعاون والروابط بين البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا الجنوبية الواقعة في جنوب المحيط الأطلسي.

ولا يسعني أن أختتم كلامي بدون الإعراب عن امتناني لأفريقيا، التي بدون إسهامها الكبير والتزامها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لم يُحرز تقدم في مجالات من قبيل إنهاء الاستعمار، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، والتنمية.

وأود أن أؤكد مجددا التزام الأرجنتين المتواصل بدعم سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية المرتبطين بها. وهذا أمر هام الآن أكثر من أي وقت مضى في ضوء الاغتيال الذي طال أمس موظفين تابعين

لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية، الأمر الذي ندينه بقوة. ونتقدم بتعازينا إلى أُسر خدّام الإنسانية المترفعين عن الأنانية، وإلى أسرة الأمم المتحدة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرقيقة.

أعطي الكلمة لفخامة السيد جيانغ زمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية.

الرئيس جيانغ زمين (تكلم بالصينية): يسرني سرورا كبيرا أن أحضر مؤتمر القمة الذي يعقده مجلس الأمن اليوم، وأن أهنئكم، سيدي، الرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي، على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة.

قبل ٥٥ عاما تأسست الأمم المتحدة، وهو حدث أثر تأثيرا عميقا للغاية في الاتجاه الذي سلكته العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب. وطوال السنوات الـ ٥٥ تلك، قدمت الأمم المتحدة إسهامات للسلم والأمن الدوليين، ولزيادة التبادل والتعاون فيما بين بلدان العالم، وللتنمية وللتقدم على صعيد عالمي. وينبغي لنا أن نثمّن هذا الإسهام وأن نبني عليه لصالح البشرية.

وفي مستهل القرن، تشهد الحالة الدولية تغيرات عميقة، والسلام لا يعم العالم كله. وثمة عوامل مختلفة قائمة تظل تهدد السلم والأمن العالميين. فالصراعات الإقليمية التي تشعل فتيلها النزاعات العرقية أو الدينية أو الإقليمية آخذة في التزايد بدلا من التناقص. والتنمية المشتركة بين جميع البلدان تعوقها مشاكل وصراعات معقدة. والناس في جميع أنحاء العالم يطالبون الآن بقوة أكثر من أي وقت مضى بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية. ومسألة كيفية تمكين الأمم المتحدة من صون السلم والأمن الدوليين على نحو أكثر فعالية، وتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية في جميع البلدان أصبحت مسألة تصف بالإلحاح.

إن ما يواجهنا هو تحديات ومشاكل معقدة لا سابق لها. فبغية حل المتناقضات والصراعات بفعالية وإحلال سلم دائم وأمن جماعي، يجب التقيد على نحو صارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والنزاعات إن وجدت يجب تسويتها عن طريق الحوار والتفاوض والتشاور. واستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى باسم الإنسانية على نحو مقصود لا يتناقض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة فحسب، وإنما يخلف أيضا آثارا سلبية خطيرة. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، توكل إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. فهو في جوهر آلية الأمن الجماعية الدولية. وإن تصرف المرء على هواه متجاوزا مجلس الأمن بشأن مسائل رئيسية تتعلق بالسلم والأمن الدوليين يتعارض مع إرادة العدد الأكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا بد لنا من أن نعمل معا للحفاظ على سلطة مجلس الأمن بدلا من إضعافها، وعلى تعزيز دوره بدلا من إضعافه.

وعمليات حفظ السلم هي إحدى الوسائل الرئيسية التي تضطلع الأمم المتحدة من خلالها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها عن صون السلم والأمن الدوليين. ولقد أثبتت الحقائق أن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعتمد على احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية، والسعي إلى حصول على موافقة مسبقة من الأطراف المعنية، والحياد وعدم استعمال القوة فيما عدا الدفاع عن النفس. وينبغي للأمم المتحدة أن تستغل ما اكتسبته من تجارب ومن دروس سابقة. صحيح أن عمليات حفظ السلام أسهمت في السلم والأمن الدوليين، إلا أنها ليست الدواء الشافي لجميع المشاكل. وبغية

تمكين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أن تعمل على نحو أفضل، من الضروري أن نعالج العوارض وأن نزيل في الوقت نفسه الأسباب الجذرية التي تفضي إلى الصراعات

وبغية تلبية احتياجات العصر، يتحتم على مجلس الأمن أن يصلح نفسه حيثما يكون ذلك ضروريا كي يعزز دوره، ويحافظ على سلطته، ويحسن كفاءته. وتوسيع مجلس الأمن ينبغي أن يرتكز على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ويجب أن يعالج أولا مسألة عدم كفاية تمثيل البلدان النامية في المجلس. وأي إصلاح لمجلس الأمن لا بد أن يعبر على نحو كاف عن إرادة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولن يصمدَ الإصلاح إلا إذا تحقق ذلك. وبغية تحقيق ذلك، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تجري مناقشات مفصلة ومتأنية بغية التوصل إلى توافق الآراء على هذه المسألة.

لا شك أن من الأهمية الكبرى بمكان أن نعطي الأولوية للمسألة الأفريقية في مؤتمر القمة هذا. ونشهد في القارة الأفريقية اندلاع الاضطرابات والحروب المتواصلة التي تتأجج فيما بين العديد من البلدان والمناطق، الأمر الذي لا يسبب تشريدا للسكان الأبرياء فحسب ويدفعهم إلى العيش بفقر، وإنما أيضا يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وأفريقيا عضو هام في المجتمع العالمي. وبدون الاستقرار والتنمية في أفريقيا، لن يكون هناك سلام وازدهار في العالم. وحالة الفقر والتأخر القائمة حاليا في أفريقيا مردها إلى التنافس الطويل الأمد بين الدول الاستعمارية وإلى النهب على يد الاستعمار القديم. إن أفريقيا لا يجوز إهمالها وتجاهلها بعد أن نالت بلدانها الاستقلال الوطني. وينبغي للأمم المتحدة ولمجلس الأمن أن يوليا اهتماما أكبر لأفريقيا، وأن يزيدا الاهتمام بتلك القارة. وفي التصدي للمشاكل التي تواجهها أفريقيا، ينبغي لهما أن يحترما احتراما كاملا سيادة البلدان الأفريقية، وأن يوليا انتباها وثيقا لآراء البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية، من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، وأن يتخذا تدابير فعالة لإبقاء البلدان الأفريقية بعيدة عن الفقر والحروب، وأن يساعدا الشعوب الأفريقية على السير على طريق الاستقرار والتنمية والتجدد.

الصين عضو دائم في مجلس الأمن وبلد نامٍ أيضا. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتعزيز دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ودعم جهوده المتواصلة لحل الصراعات الإقليمية، وتشجيع المجلس على زيادة دعمه لأفريقيا. وما دمنا ثابتين في عزمنا ومثابرين في عملنا، فإن غايتنا النبيلة المتمثلة في إحلال السلام وتحقيق التنمية اللذين تصبو الشعوب إليهما في جميع أنحاء العالم ستتحقق بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس جمهورية الصين الشعبية على كلماته الرقيقة.

أعطي الكلمة لفخامة السيد جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا.

الرئيس شيراك (تكلم بالفرنسية): إن إحلال السلام هو هدفنا الرئيسي ويجب كفالته هنا من خلال مجلس الأمن. وبما أن الحرب الباردة انتهت الآن، فإن الظروف مؤاتية ليضطلع مجلسنا بالدور الموكول إليه. مع ذلك، وعلى رغم الأنشطة المكثفة التي بُذلت خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، فإن النتائج التي أحرزت كانت متنوعة. فإلى جانب النجاحات التي لا تقبل الجدل التي حققتها الأمم المتحدة، ثمة جوانب فشل لأزمتها تجلت في حفظة السلام يقعون في الأسر ويتعرضون للإذلال. ولقد تعرض مجلس الأمن للانتقاد وكان تقييم عمليات حفظ السلام تقييما قاسيا ولكن يجب القول إنه كان منصفا.

ماذا يمكننا أن نفعل وماذا يجب أن نفعل لتمكين مجلس الأمن من تحمل مسؤوليته الرئيسية على نحو أفضل

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين؟ أرى أربعة توجهات لتحقيق ذلك.

التوجه الأول هو أننا يجب أن نراعي جميع الآثار المترتبة على طابع الصراعات المتغير، وهي أصلا صراعات داخلية على نحو متزايد. فكثيرا ما تتعرض حقوق الإنسان لانتهاكات شاملة وتحل الكوارث الإنسانية في مناطق بأسرها. ويجب أن يكون المجلس قادرا على التصدي لها.

كيف يمكننا أن نمنع حدوث صراعات؟ إن المجتمع العالمي يحتاج إلى التصدي لأسبابها، وعندما تتمثل الأسباب في التخلف الإنمائي، وانعدام الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، ينبغي للأمين العام أن يكون قادرا على أن يسترعي انتباه مجلس الأمن لها وأن يستعمل سلطته من أجل التعبئة.

ويجب أن يتصدى أيضا لكل ما يمول ويؤجج الصراعات من قبيل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، مثلما نشهد في منطقة البحيرات الكبرى، والاتجار بالمخدرات، وتكديس الأسلحة الصغيرة. وأصبح من الضروري أيضا جعل عمليات الحظر أكثر فعالية. ونحتاج على وجه أخص إلى إنشاء هيئة دائمة داخل الأمانة العامة لمراقبة الاتجار بالماس وربما الاتجار بالمعادن النادرة والثمينة.

أخيرا، نحن في حاجة إلى أن نُعنى بتعزيز السلام في الأجل البعيد. وهذا يعني أن تطبيق اتفاقات السلام يتعين أن يرتكز على استراتيجيات لإعادة بناء الدولة والاقتصاد، وقيام مؤسسات متعددة الأطراف بتنفيذها.

والتوجه الثاني هو أننا يجب أن نُحسِّن وسائل عمل مجلس الأمن. ففي التسعينات استخدم مجلس الأمن الجزاءات على نحو لا سابق له. ولكن يجب أن نواجه الحقائق: وهي أن النتائج لم تكن حاسمة. والدرس المستخلص هو أننا يجب أن نستغل استغلالا أفضل هذه التدابير التقييدية، وعدم استعمالها إلا في حالات استثنائية، وتحديد أهدافنا على نحو أوضح، ووضع حدود زمنية قابلة للتجديد. علاوة على ذلك، يجب أن تتناسب الجزاءات مع هدفها، وألا تكون تكاليفها الإنسانية غير مقبولة أخلاقيا، مثلما نشاهد اليوم في بعض الأحيان. ويجب تنفيذها بصرامة دون أن تترتب عليها آثار جانبية غير إنسانية وغير مقبولة.

كما اتخذ مجلس الأمن خلال التسعينات قرارات بشأن عدد كبير من عمليات حفظ السلام. وتناولت هذه العمليات طائفة أكثر تنوعا من المشكلات والمهام بصورة كبيرة. واصطدم معظمها بالعديد من المصاعب الكبيرة. وشأني شأن السيد الإبراهيمي، الذي أؤيد تقريره تأييدا تاما، أرى أن هناك أربعة دروس ينبغي لنا أن نتعظ بها.

بادئ ذي بدء، يجب ألا تكون الشواغل المتعلقة بالميزانية قيدا يشل الحركة من البداية. وينبغي تعزيز الموارد المالية للأمم المتحدة. وعلى البلدان كافة أن تسدد ما عليها، وأن يتم اقتسام النفقات بإنصاف.

بعد ذلك، علينا أن نتأكد من أن الأهداف متفقة مع الولاية الصادرة للمهمة والموارد المخصصة لها. وهذا يعني ضرورة إجراء مشاورات منظمة في وقت مبكر جدا بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن توفر الدول للأمم المتحدة النوعية والكميات المناسبة من الأفراد والمعدات. وعندما تساهم البلدان النامية بإرسال قوات، ينبغي أن تمكن من الحصول على الدعم من البلدان المتقدمة النمو التي تتوفر لديها الموارد للتدريب والمعدات.

أخيرا، علينا أن نتصدى بصورة متزايدة لأباطرة الحرب أو الدول التي ترفض احترام التعهدات المقطوعة في إطار اتفاقات السلام. إن تمتع اتفاقات السلام بالاحترام والمصداقية هو المفتاح إلى فعالية العمل الذي تضطلع به الأمم

المتحـدة. وليـس مـن المقبـول أن تكـون منظمتنـا رهينـة للصراعات، كما لا يجوز أن يستمر من لا يحترمون كلمتهم، في تلقي العون الدولي. وهنا يتجه تفكير إلى منطقة البحيرات الكبرى مرة أخرى.

ثالثا، ينبغي دعم الشراكة بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والمنظمات والمبادرات الإقليمية. ولقد تحقـق بعـض التقدم. ولكن، من الأهمية بمكان إجراء مشاورات وثيقة في مرحلة مبكـرة عنـد التخطيـط للاستعانة بـالأمم المتحـدة في تسـهيل تنفيـذ اتفـاق أو تـولي القيـام بعمـل علـى المسـتوى الإقليمي.

أما الدرس الرابع والأخير، فيتمثل في إصلاح مجلس الأمـن. وحـتى يحتفـظ المجلـس بسـلطته الكاملـة، ينبغـي لـه أن يكون أكثر تمثيلا لواقع العالم. وفرنسا تؤيد توسيع المجلس في عضويتيه الدائمة وغير الدائمة على السـواء، وتؤيـد كذلـك تمثيلا أكبر لبلدان الجنوب.

عندما يقرر مجلس الأمن اليوم إصلاح عمليات حفظ السلام، فإنه يحيي بذلك أيضا ذكرى كل من ضحوا بحياهتم من أجل السلام. وإنني أفكـر بصفـة خاصـة في موظفـي الأمـم المتحدة الثلاثة الذين قتلوا في تيمور بالأمس. وأفكـر أيضـا في جميع الجنود الذين سقطوا تحت الراية الزرقاء، وبصفـة خاصـة الجنـود الفرنسيين، وكـل الذيـن خدمـوا، أو يخدمـون، الأمـم المتحـدة في البوسـنة، وكوسـوفو، ولبنـان، وغيرهـا. إننـا نلـزم الأمم المتحدة بمهمة ضرورية طويلة الأمد. وتؤيـد فرنسـا هـذا الجهد. وسوف تضطلع بكامل مسؤولياهتا من أجل السلام.

لقد تحدثنا كثيرا عن مشكلة العولمة. وأنـا، شـخصيا، أشـرت صبـاح اليـوم إلى هـذه المشـكلة وعواقبـها المأسـاوية، المتمثلـة في اسـتبعاد أعـداد مـتزايدة مـن الرجـال والنسـاء والأطفـال والبلـدان من الرفاهية أو من القـدرة علـى العيـش الكريم في عالم اليوم. ولا يمكـن إلا أن يتفـاقم هـذا الوضـع إذا لم نعمـل سـويا علـى كبـح جمـاح العولمـة الـتي ينبغـي السـيطرة عليها وإضفاء الصفة الإنسانية عليها.

لقـد كـان القـرن العشـرون قـرن اسـتعادة الاسـتقلال، وينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرون قـرن إعـادة تـأكيد الكرامة وتقاسم الرفاهية وتأمين السلام.

الرئيـس (تكلـم بالفرنسـية): أعطـي الكلمـة الآن لفخامة السيد سام نوجوما رئيس جمهورية ناميبيا.

الرئيس نوجوما (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على عقد هذه القمة الهامة لمجلس الأمـن، الأولى مـن نوعـها في الألفيـة الجديـدة. واليـوم، يتعلـق العديد من البنـود الـواردة في جـدول أعمـال المجلـس بأفريقيـا، ولهذا، فإن من دواعـي سـعادتي أن أشـارك في هـذا الاجتمـاع في ظل رئاستكم، أيها الأخ والزميل.

أود كذلـك أن أشـدد علـى الفخـر والثقـة اللذيـن لا تزال ناميبيا تشعر هبما تجاه أميننا العام، وهـو ابـن آخـر مـن أبناء أفريقيا. انني أثني عليـه لجـهوده الدؤوبـة في خدمـة السـلم وحـل الصراعـات في العـالم. ومـن ثم يتصـف التقريـر المتعمـق الـذي وضعـه فريـق الأمـم المتحـدة المعـني بعمليـات السـلم بالأهمية وحسن التوقيت.

الموضـوع المطروح على جـدول أعمالنـا اليـوم يتسـم بأهمية خاصـة بالنسبة لوفـدي. فقبـل عشـرة أعـوام بـالضبط حصلـت ناميبيـا علـى اسـتقلالها، الـذي سـبقه كفـاح طويـل الأمد للتحرر من الاستعمار والفصل العنصري. وقـد سـاعدنا في نيل استقلالنا عملية بالغـة النجـاح لحفـظ السـلام، اضطلـع هبـا فريـق الأمـم المتحـدة للمسـاعدة في الفـترة الانتقاليـة. وقـد نجـح هـذا الفريـق إلى حـد كبـير لأن شـعبنا كـان شـديد الاستعداد للاستقلال وللتغيير إلى مستقبل أفضل.

غـير أنـه حدثـت بعـض الاخفاقـات. ولذلـك، فمـن الأهميـة أن ينظـر المجلـس في السـبل والوسـائل البنـاءة لمواصلـة

تعزيز دوره في صون السلم والأمن الدوليين. ومن الحتمي في ضوء الوضع اليوم، إيلاء اهتمام خاص لصراعات أفريقيا واحتياجاتها العديدة.

ويرى وفدي أن المسائل التالية هي المسائل الهامة التي ينبغي للمجلس أن يوليها اهتماما وثيقا.

أولا، على المجلس أن يتمسك، في كل الأوقات، بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يولي أهمية متساوية لكل خرق للسلم والأمن الدوليين في كافة مناطق العالم، وأن يستجيب لها استجابة سريعة، وألا يتعامل مع أفريقيا إلا بعد فوات الأوان.

ثانيا، لقد أكدت الأحداث التي وقعت مؤخرا الدور القيم الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تضطلع به في صون أو استعادة السلم والأمن الدوليين. وينبغي دعم جهود هذه المنظمات على أساس ضمان التشاور والتعاون المستمرين.

ثالثا، إن استخدام الجزاءات حقق درجات متفاوتة من النجاح في صون أو استعادة السلم والأمن الدوليين. وينبغي إجراء استعراض مفصل لملاءمتها لكل حالة على حدة. وينبغي ألا تكون نظم الجزاءات بلا نهاية. ومع ذلك، فإنها تبقى أداة قيمة لاستخدامها في مختلف الحالات التي يغذي فيها الاتجار غير المشروع بالماس وغيره من الموارد الطبيعية نيران الحروب والفظائع التي يقترفها المتمردون.

إن الوضع في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون مثال واضح على ذلك. فالجزاءات يمكن أن تستخدم بنفس الطريقة لكبح التدفق غير المشروع للأسلحة إلى أفريقيا وداخلها، فهذه الأسلحة تعرض الأرواح للخطر وتهدد السلم والأمن، وتعوق التنمية في القارة إعاقة جسيمة.

رابعا، عندما تتم الموافقة على عمليات حفظ السلام يجب أن توفر لها الولايات الملائمة وما يكفيها من موارد.

خامسا، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للأسباب الجذرية للصراع، مثل الفقر والتخلف. وينبغي أن ينضم المجلس إلى الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة في وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتصدي للأسباب الجذرية.

هناك العديد من المسائل الأخرى التي تتطلب الاهتمام ولكن الوقت لا يسمح لنا بمناقشتها كلها هنا. ومع ذلك، يجب التعجيل بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. وسيؤدي اتخاذ قرار بهذا الشأن في وقت مبكر إلى تعزيز فاعلية مجلس الأمن وشفافيته وطابعه الديمقراطي بدرجة كبيرة.

ختاما، لا شك في أن مجلس الأمن بوسعه مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، أن يحقق العديد من أوجه النجاح في المستقبل إذا ما تم إصلاحه على النحو الملائم بشكل يتفق مع تغيرات العصر والمطالب الجديدة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس ناميبيا على بيانه الهام وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي رئيس الاتحاد الروسي، فخامة السيد فلاديمير بوتن.

الرئيس بوتن (تكلم بالروسية): إننا جميعا نشارك في اجتماع تاريخي ليس له سوابق في مجلس الأمن. والشهور القليلة الأخيرة في هذه الألفية تذكرنا بمسؤوليتنا وواجباتنا تجاه شعوبنا والعالم بأسره.

إن الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة مجلس الأمن قامت بكل ما هو ممكن لإنقاذ العالم من كارثة عسكرية

عالمية، وحماية السياسيين من استخدام أي مزايا للسعي وراء أهداف لا تليق بالبشرية.

وعندما يتصرف مجلس الأمن في تضامن ووحدة، فإنه يمكن التوصل إلى حل لأصعب المشكلات. وهذا من شأنه أن يعزز سلطة المجلس وأعتقد أنه قد يكون من الأفضل، في القرن الجديد الاستفادة من مؤتمرات القمة الرفيعة المستوى بتواتر أكبر لا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك فحسب، بل في مواقع أقرب من الأحداث التي يتناولها المجلس أيضا.

وأمام أعيننا وبمشاركتنا المباشرة، يجري تشكيل عصر جديد. ولا يهم إذا اختلفت آراؤنا حول تفاصيل هذا العصر. إننا متحدون تماما في معتقداتنا الرئيسية. فيجب أن تكون هذه الحقبة حقبة لسلام عادل وأمن للجميع بشكل متكافئ. وأود أن أؤكد، في هذا الصدد، أن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة قد صمدت أمام الاختبار وأثبتت فعاليتها.

وأهم هذه المبادئ سيادة القانون الدولي، ثانيا، علينا مسؤولية مشتركة ألا وهي تعزيز الاستقرار العالمي ونأخذ بنهج جماعي لتسوية المنازعات والصراعات. إن دروس التاريخ الحديث قد بينت بجلاء إن النهج والتدابير التي تتجاهل القانون الدولي لا بد أن تقوض دعائم الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وأود أن أؤكد أن مجلس الأمن وحده هو الذي له حق الموافقة على تدابير قصوى مثل استعمال القوة في حالة أزمة. وهو يفعل ذلك باسم المجتمع الدولي كله ولصالحه. وعندما يتصرف مجلس الأمن على هذا النحو، فإنه يتحمل مسؤولية خاصة عن تحديد ولاية عملية حفظ السلام وقواعد تنظيمها. وينبغي، بوجه خاص، عدم السماح للمصالح الذاتية لأي طرف من الأطراف أن تصبح جزءا من هذه العملية، وفقا للفصل السابع من الميثاق.

وفي السنوات الأخيرة، سمحت جهود مجلس الأمن لصنع السلام بالقضاء على صراعات إقليمية كبرى في كمبوديا وموزامبيق وأمريكا الوسطى. وكانت تسوية الصراع في طاجيكستان آخر مثال جدير بالاهتمام لهذه الجهود. ولقد أعاد دعم الأمم المتحدة لعملية المصالحة الوطنية الحياة الطبيعية إلى طاجيكستان. وإني مقتنع بأن هذا الأسلوب يمكن أن يحقق حلا عادلا لمشكلة العراق ويكفل السلام والاستقرار في البلقان.

إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع تتضمن بالفعل الشروط السياسية والقانونية اللازمة لهذا الإجراء. ويلزم فقط تطبيقها بضمير حي وبشكل كامل.

ومن أشد المشاكل حدة في العالم المعاصر الصراعات الدائمة الجارية في أفريقيا. فمستقبل القارة يعتمد، إلى حد بعيد، على تسوية هذه الصراعات بشكل عاجل وفعال. فإذا كانت أفريقيا قد تخلصت من الاستعمار في القرن العشرين فيجب تخليصها من الفقر والمواجهة العسكرية في القرن الحادي والعشرين.

ومن أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة الرئيسية، يجب أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس أمنها بتنسيق أنشطتها مع جهود حفظ السلام ومع الدول الأفريقية ذاتها. وأهم مهمة تتمثل في تحسين قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الأزمات. وفي هذا الصدد، نرى أن تقرير السيد الإبراهيمي وثيقة مفيدة. وعلينا أن نشترك في وضع ثقافة لمنع الأزمات وتكريس مزيد من الجهود لتدارك الأزمات. ومن الأمور البالغة الأهمية أن نسلط الأضواء على الأسباب العميقة الجذور للصراعات، منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

لقد قامت روسيا بدور نشط في عمليات حفظ السلام، وتعتزم مواصلة القيام بهذا الدور، على أساس ما تقدم. ويشارك بلدي حاليا في ١٠ من ١٥ عملية من عمليات حفظ السلام، ونشاطر الأمم المتحدة حزنها إزاء قتل أفراد حفظ السلام في تيمور الغربية وندين أي أعمال عدائية تجاه أفراد الأمم المتحدة. وأبناء روسيا من بين من جادوا بأرواحهم، من وقت لآخر، أثناء حماية المثل السامية للأمم المتحدة والدفاع عنها.

ختاما، من هذا المنبر السامي، أود أن أشكر الأمين العام كوفي عنان، والعاملين معه على التنظيم الرائع لعملنا وعلى التحضير لهذا الاجتماع. وآمل أن يكون تنفيذ نتائجه مثمرا مثل هذه المناقشات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي رئيس الجمهورية التونسية، صاحب الفخامة السيد زين العابدين علي.

الرئيس بن علي: يطيب لي في مستهل كلمتي في هذه القمة التاريخية لمجلس الأمن، أن أعبر عن صادق التمنيات بنجاح أشغالها، التي تتناول موضوعا جوهريا بالنسبة إلى مستقبل البشرية جمعاء، هو موضوع السلم والأمن الدوليين ولا سيما في القارة الأفريقية.

كما أغتنم هذه المناسبة لأعرب للأمين العام السيد كوفي عنان عن تقديرنا للمجهودات التي ما فتئ يبذلها في خدمة قضايا السلم والأمن في العالم.

تنعقد قمتنا هذه في مرحلة تأكدت فيها الحاجة لإنجاز نقلة نوعية في العلاقات الدولية، إذ على الرغم مما تحقق من المكاسب العلمية والتكنولوجية التي غيرت وجه العالم في فترة وجيزة، ما تزال نسبة كبيرة من البشرية في بقاع كثيرة وفي قارتنا الأفريقية خاصة تعاني من ويلات الحروب والتضخم السكاني والفقر والمجاعة والمرض والتهميش.

وهو ما يدعو المجموعة الدولية إلى صياغة تصور موضوعي مشترك لبعض المفاهيم كالتضامن والتدخل لأغراض إنسانية وحماية حقوق الإنسان ومعالجة قضايا التنمية، وضبط مجالات التحرك الجماعي ليصبح التعاون بين دولنا وشعوبنا عروة وثقى نتواصى بها في جميع أعمالنا، ونفند بها دعوة التشاؤم القائلة بحتمية التصادم بين الثقافات والحضارات والمجتمعات.

إن تفاقم النزاعات والحروب، ولا سيما في القارة الأفريقية، يستدعي تضافر جهود المجموعة الدولية، للقضاء على أسباب التوتر، وإيجاد ما يلائمها من الحلول السلمية العادلة والدائمة.

ونود التذكير، في هذا السياق، بما بذلناه، في إطار منظمة الوحدة الأفريقية منذ سنة ١٩٩٤، من جهود لتحسين قدرات قارتنا في هذا المجال، من خلال الآلية الأفريقية للوقاية من النزاعات وإدارتها وفضها.

ولكن نجاح مبادراتنا الإقليمية يبقى رهين تكامل جهود المجتمع الدولي معها، إذ أن مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين تظل بالأساس من مشمولات مجلس الأمن.

ولكي يضطلع هذا الجهاز بمسؤولياته الجسيمة بطريقة منصفة ومتكافئة، نجدد اليوم دعوتنا إلى مساندة موقف مجموعة دول عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، من مسألة تطوير مهامه وأساليب عمله وتوسيع تركيبته، حتى يصبح أكثر تمثيلا، ويواكب مختلف المستجدات على الساحة العالمية وحتى تكتسب قراراته مزيدا من النجاعة والمصداقية فلا تشوبها ازدواجية المعايير ولا يعتريها أي شكل من أشكال التعامل بمكيالين.

وإذ نلاحظ بارتياح كبير تراجع استعمال حق النقض واللجوء إلى أسلوب التوافق في أغلب الأحيان، فإننا نأمل تكريس هذا التوجه باستمرار، دعما للتشاور عند اتخاذ القرار.

وقد حرصت تونس، منذ انتخابها في عضوية مجلس الأمن، على تقريب وجهات النظر، والدفع باتجاه قرارات مبنية على توافق عريض للآراء، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، وتكريس المبادئ الواردة بميثاق المنظمة، واحترام الشرعية الدولية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما زالت تتطلب مجهودات كبيرة في إعدادها وتنظيمها ونشرها وتمويلها ومشاركة الدول الأعضاء فيها.

وإن تونس التي بادرت إثر استقلالها منذ الستينات بالإسهام في فيالق السلم وتعزيز الأمن في أكثر من موقع في العالم، ترى أن دولنا، مهما كان حجمها وإمكانياتها، مدعوة إلى الاضطلاع بدورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لذلك تؤكد تونس اليوم من جديد، عزمها على مواصلة تحمل قسطها من هذه المسؤولية، خدمة للسلام والتضامن والتنمية في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ليونيد كوتشما، رئيس جمهورية أوكرانيا.

الرئيس كوتشما (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إسهامكم الشخصي في إنجاح تحقيق المبادرة الرامية إلى عقد هذه الجلسة. وإني أعتبر هذه الجلسة تأكيدا من مجلس الأمن على استعداده لتحمل مسؤوليته عن ضمان فعالية عمل نظام الأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين.

ينبغي أن يظل اقتصار الصلاحية على مجلس الأمن في الإذن باستعمال القوة في العلاقات الدولية باستثناء حالات ممارسة حق الدفاع عن النفس – وكذلك في استخدام تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة مهددات السلم وقمع أعمال العدوان – الأساس الرئيسي لهذا النظام. ومن الضروري بصورة مطلقة أن يحتفظ هذا المركز العصبي الحقيقي للسياسة العالمية بسلطته غير القابلة للنكران وأن يعزز شرعيته وفعاليته في القرن المقبل. وينبغي تحقيق ذلك الهدف برفع درجة الثقة في مجلس الأمن من خلال تحسين أدوات حفظ السلام المتاحة له وبتحقيق إصلاحه الشامل.

ومتابعة للجهود الرامية إلى تسوية الصراعات، ينبغي لمجلس الأمن بالضرورة أن يعالج أسبابها الأساسية لكي يكشف عن المصادر الفعلية للمواجهة. والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في مقدمة أسباب اندلاع العنف.

ويمكن أن تتوفر فرص كبيرة بزيادة تطوير الإمكانية التي لم تستغل استغلالا كافيا للتعاون القائم بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومؤسساتها، بدءا بالجمعية العامة. وهناك حاجة ماسة إلى التنفيذ الملائم لأحكام المادة الخامسة والستين من الميثاق، التي تحكم التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تَكَلَّمْتُ في خطابي اليوم أمام مؤتمر قمة الأمم المتحدة الألفية وأيدت وضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات. ويمكن أن يكون من العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية إنشاء مراكز إقليمية تابعة للأمم المتحدة لمنع الصراع. ومن المهم أيضا زيادة توسيع نطاق الأدوات اللازمة لصون السلم والأمن. وفي هذا السياق، ينبغي لعمليات منع الصراع أن تبرز كنموذج جديد نوعيا من أنشطة حفظ السلام. وإني واثق من أن هذه الأداة، بالإضافة إلى عمليات حفظ السلام وفرض السلام، ستعزز تعزيزا كبيرا قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته.

لم يكن بإمكان الآباء المؤسسين للأمم المتحدة أن يتخيلوا كيف ستكون حدة الصعوبات المتصلة بتطبيق التدابير القسرية التي يفرضها مجلس الأمن. وقد وُضِعت الجزاءات باعتبارها أداة هامة لكفالة تنفيذ قرارات المجلس. وآلت في نهاية المطاف إلى أدوات فعالة، وأيضا ضارة في بعض الأحيان. ولذا فإن مما لا غنى عنه استنباط طريقة واضحة ومنسجمة لفرض الجزاءات ورفعها، تأخذ في الاعتبار هموم السكان المدنيين ومصالح البلدان الثالثة.

وأجد ضروريا أن استرعي انتباه المجلس إلى ما يسمى بالصراعات المجمدة في منطقة ما بعد عهد الاتحاد السوفياتي. وقد مر الآن قرابة العقد من الزمان ظلت فيه التوترات في أبخازيا وجورجيا وناغورني – كاراباخ تزعزع استقرار الحالة في هذه المنطقة الواسعة وتشكل تهديدا بوقوع كارثة إنسانية واسعة النطاق. وهناك حاجة ملحة أيضا إلى تسوية صراع ترانسدنيستر. وإن إرجاء التسوية النهائية لهذه الصراعات ربما تترتب عليه عواقب لا يمكن تصحيحها. والفقر والمعاناة اللذان يقاسيهما المدنيون في هذه الصراعات يجعلان بذل الجهود النشطة لحفظ السلام مسألة لا غنى عنها البتة.

لقد تقدمت أوكرانيا بمبادرة ترمي إلى أن تُعقد في يالطا في المستقبل القريب الجولة المقبلة للمفاوضات التي تهدف إلى بناء الثقة بين الجانبين الجورجي والأبخازي. وجاء الآن دور أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

ويساورنا القلق أيضا من أن العقدة الصعبة لمشاكل البلقان لم تحل حتى الآن. إن القدرة على توفير استجابات كافية لتهديدات السلم والأمن في كل من منطقة من العالم ستشكل دائما الشرط الأساسي للاعتماد على مجلس الأمن. وينبغي اليوم التمسك بهذا المبدأ بإيلاء اهتمام خاص لمشاكل القارة الأفريقية.

وينبغي إيلاء أعظم الاعتبارات للتحديات التي تواجه أفريقيا. ومن غير المقبول على الإطلاق أن تُترك القارة التي عانت الأمرّين أن تحل جميع مشاكلها الصعبة وحدها. وأوكرانيا مصممة على تقديم إسهام عملي في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسوية الصراعات في أفريقيا. ويعزز هذا التصميم تطلعنا إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع البلدان الأفريقية. وتتطلع أوكرانيا إلى قرن للنهضة الأفريقية، وهي تقف مستعدة للإسراع بمجيئه.

إن لدينا كل الأسباب التي تجعلنا نعتبر مؤتمر قمة مجلس الأمن هذا بداية مشجعة ومبشرة ستتلوها جهود أكثر نجاحا وإثمارا في القرن الجديد. وسواء كانت أوكرانيا عضوا في مجلس الأمن أم لا، فإنها ستسهم دائما بصورة نشطة في التنفيذ الفعال لمهمته المسؤولة والمُشرِّفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

الشيخة حسينة (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إنني إذ أخاطب اليوم مؤتمر قمة مجلس الأمن هذا، أتذكر اليوم الذي خاطب فيه قبل ٢٦ سنة مؤسس الدولة البنغالية، الشيخ مجيب الرحمن، الجمعية العامة مباشرة بعد قبول بنغلاديش في عضوية الأمم المتحدة. وكان بانغاباندهو قد تعهد في بيانه بتمسكنا الكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد بقينا مخلصين لهذا التعهد، ولا نزال نخدم الأمم المتحدة من خلال الاضطلاع بدور نشط.

وبنغلاديش، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، تسهم في صون السلم والأمن الدوليين وحمايتهما. وهذا تعبير عن التزام بانغاباندهو بالسلام، والأمن، والوئام بين الأمم.

ونحن هنا في عصر تغير الحقائق وتزايد التحديات. وصون السلم والأمن الدوليين في عصر العولمة مسؤولية كبرى. ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة الوحيدة المكرسة تكريسا

خاصا لصون السلم والأمن الدوليين، يمكنه أن يضطلع بعمل أفضل في عالم تسوده الصراعات المدنية.

ومن المشجع أن نلاحظ أن مجلس الأمن يولي المزيد من الانتباه لحالات الأزمات الإنسانية التي يواجهها المدنيون. ولأول مرة، يجري توفير عمليات للسلام يصحبها مستشارون لحماية الأطفال. وهذه بدايات مشجعة.

وتقدر بنغلاديش تقرير الأمين العام كوفي عنان، الذي أعده السفير الإبراهيمي، عن تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن ندرس التوصيات الواردة في التقرير دراسة وافية. وينبغي للولايات التي يمنحها مجلس الأمن أن تمكن العمليات من معالجة الأسباب الأساسية لنشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، يجب أن يعرب اجتماع القمة هذا عن دعمه القوي للقضاء على الفقر، ولتحقيق التنمية المستدامة، والديمقراطية، والحكم السديد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، بوصفها أسس السلام الدائم.

وأثناء حرب عام ١٩٧١ لتحرير بنغلاديش، اكتسبنا خبرة بالآثار الضارة التي تجلبها الحروب والصراعات على الإنسانية بأكملها. لقد جرى اغتصاب ٢٠٠ ألف امرأة، ووقع مئات الآلاف ضحايا للقتل الجماعي. وحارب شعبنا المحب للحرية ببسالة استجابة لدعوة زعيمنا العظيم، أبي الأمة، بانغاباندهو الشيخ مجيب الرحمن، وحقق النصر. ولكن القوات المهزومة قتلت أبا الأمة، مع معظم أفراد أسرتي، في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥. وهذه المؤامرة لم تنته بعد. فقد جرت عدة محاولات لاغتيالي.

إن السلم والأمن الدوليين ينبغي تفهمهما من وجهة نظر الأمن الإنساني. ويجب أن نهتم بتخفيف آثار جرائم الحرب، والجرائم الموجهة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية للمدنيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يهتم بمنع الصراعات المسلحة عن طريق إرساء ثقافة السلام.

وينبغي ألا تعتبر النساء مجرد ضحايا حرب، بل يجب السماح لهن بالاضطلاع بدورهن المشروع في حسم الصراعات. وقد أبدت نساء بوروندي، والكونغو، والصومال التزاما كبيرا بإرساء السلم والديمقراطية، وبإعادة بناء البلدان التي دمرتها الحروب. وبالمثل، هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة للوفاء باحتياجات الأطفال الذين يعانون من آثار الصراعات المسلحة. وهنا أود أن أدعو المجلس إلى أن يولي انتباهه إلى اقتراح بنغلاديش بإنشاء مناطق خالية من الجنود الأطفال في مختلف أنحاء العالم.

والسعي إلى تحقيق نزع السلاح الكامل والعام التزام دستوري من جانبنا. وقد أودعنا أمس صك تصديقنا على الاتفاقية التي تحظر الألغام المضادة للأفراد، وصك انضمامنا إلى الاتفاقية المعنية ببعض الأسلحة التقليدية.

وينبغي اتخاذ الإجراءات الواجبة ضد الذين يستولون على السلطة عن طريق الإطاحة غير الشرعية بأية حكومة منتخبة انتخابا دستوريا. وأشعر أنه يمكن للأمم المتحدة أن تتخذ إجراء في هذا الشأن. وهذا أمر حتمي لإرساء السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتقدم الاقتصادي.

ولهذا، أقترح أن تتخذ هذه المنظمة العظمى للشعوب مقررا باختيار ودعم حكومة من الشعب، وبالشعب، وللشعب، بوصفها نظاما عالميا للحكم، وألا تعترف على الإطلاق بالاستيلاء العسكري غير القانوني على السلطة الذي يتحقق عن طريق سحق النظم الدستورية.

لقد حسمت بنغلاديش قضايا معلقة رئيسية مع جيرانها عن طريق المفاوضات السلمية، ممهدة الطريق أمام تعاون أكبر بين شعوبنا. وفي سياقنا الوطني، وجدنا أنه من المستطاع إرساء السلام إذا كانت توفرت إرادة سياسية

وساد احترام حقوق الإنسان. وبإبداء الاحترام لهذه القيم والمبادئ نتمكن عن طريق الحوار السلمي من حل النزاع المدني الذي دام عقودا في ممرات شيتاغونغ الجبلية في جنوب شرقي بنغلاديش.

وأمام التحديات الهائلة التي نواجهها نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يجتمع من آن لآخر على مستوى القمة بتواتر يزيد عما مضى. فالعالم يتطلع إلى قادته لصنع التاريخ. والتاريخ يتطلب منا باعتبارنا الجيل الذي ينقل الحضارة البشرية إلى الألفية الجديدة أن نرقى إلى مستوى تعهدنا الرسمي بإقامة عالم خال من الحروب، عالم تنغرس فيه ثقافة السلام إلى أعماق أعماقه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء كندا، الرايت أونرابل جين كريتيان.

السيد كريتيان (كندا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ كلمتي بالإعراب عن غضب كندا لقتل موظفين أبرياء غير مسلحين يعملون في المجال الإنساني في تيمور الغربية. وأولئك الذين يعتدون على موظفي الأمم المتحدة إنما يعتدون على هذه المنظمة ويقوضون المقاصد والمبادئ التي أتينا إلى هنا جميعا لتأكيدها. ولا بد أن تقدم الحكومة الإندونيسية مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

من الملائم أن يجتمع مجلس الأمن أثناء جمعية الأمم المتحدة للألفية، فهي المناسبة التي تجتمع فيها الدول الأعضاء على أعلى المستويات لإعادة تأكيد التزامها بمبادئنا ومقاصدنا المشتركة. والأهم من ذلك أنها مناسبة نؤكد فيها إصرارنا المشترك على تحسين عمل الأمم المتحدة ونكون شركاء في تجديدها وإصلاحها.

وأهمية ذلك بالنسبة لمجلس الأمن، الهيئة المناط بها ولاية حفظ وحماية السلم والأمن الدوليين، أكبر من أهميته بالنسبة إلى أي جهة أخرى. وعندما انضمت كندا إلى المجلس كان في ذهنها هذا الهدف بالتحديد.

(تكلم بالفرنسية)

في الوقت القصير المعطى لعضو منتخب، نعمل من أجل تحسين استجابة المجلس للتحديات الأمنية والحتميات السياسية التي نواجهها مع الدخول في قرن جديد. إننا نحاول أن نجعل المجلس أداة أكثر فعالية في كفالة أمن الإنسان وأكثر انفتاحا وديمقراطية. ونضغط عليه لإظهار ريادته في بناء عالم سلام. ولممارسة هذه الريادة لا بد أن نستعيد فعالية عمليات حفظ السلام. ويذكرنا تقرير الإبراهيمي بضرورة أن تتفق ولايات حفظ السلام والواقع على الأرض، وضرورة توفير الموارد الكافية لها. لقد فشلنا في سربرنيتسه ورواندا. ومن واجبنا أن نحسن عملنا.

في القرن الحادي والعشرين لم يعد السلام يعتمد على تأمين الحدود فحسب بل أيضا على تأمين البشر. ولا بد من حمايتهم من التهديدات المختلفة: الصراعات المسلحة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والإرهاب. وبالطبع فإن أمن الدول مهم، ولكنه لا يكفي لكفالة سلامة ورفاه الشعوب. والواقع أن أمن دولة ما، كما شهدنا للأسف في السنوات الأخيرة، يتذرع به باسم الوطنية العرقية كتبرير لأسوأ أنواع الأعمال الوحشية.

(تكلم بالانكليزية)

لقد عملت كندا من أجل أن يوسع المجلس تعريف الأمن بحيث يشمل التحديات الجديدة المتصلة بأمن الإنسان. وقلنا إن المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان يجب أن تولى مزيدا من الاهتمام حين يقرر المجلس وقت العمل. وسوف نواصل اتخاذ هذا الموقف لأنه لو فشل مجلس الأمن في التكيف فإن ذلك يقوض بشكل خطير مصداقيته باعتباره

الضامن للسلام تلك المصداقية الضرورية للاحتفاظ بالهيبة المعنوية للأمم المتحدة بأسرها.

ولا يساورني شك بأننا على مستوى هذه المسؤولية. والعالم يراقبنا. والناس في كل مكان يعتمدون علينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جامايكا، الرايت أونرابل برسيفال جيمس باترسن.

السيد باترسن (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): تواجه الأمم المتحدة هذه الأيام أهم اختبار تمر به، ذلك هو الوفاء بدورها الأساسي في عالم جديد تماما. ولكي تفي بمهمتها في صون السلم والأمن الدوليين يجب على مجلس الأمن أن يهتم بحياة البشر وبتحويل يأسهم إلى أمل وتحريرهم من شبح الصراع.

الساحة العالمية ملبدة بالغيوم وعدم الاستقرار والتخريب الذي يجلبه تزايد عدد الصراعات التي لم تحل، ولكن مجلس الأمن خطا خطوات هامة في سبيل الحفاظ على الاستقرار في بعض مناطق الصراع بينما فض الأعمال القتالية في مناطق أخرى. إن وقع بعثات الأمم المتحدة ملموس في معظم قارات العالم.

ومع ذلك، لا تزال الانتهاكات الصارخة للأعراف الدولية وحقوق الأفراد لم تخف حدتها في كثير من الأماكن. والزيادة المزعجة في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا، والعمليات التي لا تحظى بالتمويل الكافي، والتي تقوم بها المنظمة في مواجهة هذه التهديدات، تتطلب اهتماما جادا وعاجلا. وليس هناك من مكان أكثر إلحاحا من أفريقيا. فالفقر والظلم الاجتماعي يشكلان أكبر تهديد للسلام العالمي والأمن الدولي وربما لا يظهر ذلك في مكان أكثر مما يظهر في أفريقيا.

ويترتب على هذا أن العبء أصبح الآن أكبر على مجلس الأمن لإثبات قدرته على حماية أكثر الناس ضعفا. فعلينا أن نقضي على المد المتزايد من اللاجئين والمشردين داخليا. ونكون بذلك قد أنقصنا إنفاقنا على المساعدة الإنسانية وزدناه على التنمية.

ويجب ألا تمر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان دون عقاب. ويجب أن تكفي الموارد اللازمة للأمم المتحدة لإبداء الإرادة السياسية الضرورية لاتخاذ الإجراءات أينما وحينما تدعو الحاجة إلى ذلك. ولا يمكن أن تسمح لنا الشواغل المشروعة إزاء السيادة بأن نغض الطرف عن قوى الشر، ولكن سرعة ومقاييس العمل الجماعي لا يمكن تحديدها على أساس الاعتبارات الجغرافية السياسية الاستراتيجية الخالصة.

ويجب تعزيز التدابير التي يتخذها مجلس الأمن لإحداث التغييرات السلوكية بين مثيري الصراعات. ويجب أن تستهدف هذه التدابير أهدافا محددة يمكن بلوغها. وعند اتخاذها يجب أن تكون محددة الزمن وواضحة ودقيقة. فلمنع الصراعات أهمية قصوى في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أعاد مجلس الأمن في تموز/يوليه برئاسة جامايكا التأكيد على ضرورة أن تطبق منظومة الأمم المتحدة استراتيجية شاملة ومنسقة للتصدي للأسباب الجذرية للصراع. وقد أدركنا القدرة التي يمنحها الميثاق للأمين العام على اتخاذ سلسلة إجراءات لمنع الصراعات. وإنني لأثني عليه لجهوده في وجه الولايات غير المؤكدة والموارد المحدودة.

يقتضي إرساء السلام المستدام على الأجل الطويل في سياق حسم الصراعات أن تنشئ ولايات بناء السلام آليات لبناء الثقة بين الأطراف وتهيئة بيئة تفضي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتعتبر المؤسسات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المؤسسات الإقليمية العاملة بالترادف مع مجلس الأمن ضرورية لهذا الجهد الموحد من أجل إرساء سلام دائم والسماح للناس بتطوير كامل إمكاناتهم للمشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

وربما يعد بدعة في هذه القاعة الموقرة، لكننا لا نستطيع أن نتصور السعي بصورة فعالة لإقرار ولاية سلام وأمن دون إصلاح مجلس الأمن ذاته. ويتعين أن يستفيد المجلس من المصداقية والشرعية المستنبطتين من السلطة المخولة له بموجب الميثاق، وشفافية عمليته في اتخاذ القرارات وعضوية تمثيلية حقيقية.

وجود حق الفيتو مسألة تنطوي على مفارقة تاريخية وهو حق غير ديمقراطي.

لأننا فشلنا في الاحاطة علما بالتغيرات في التوقف النسبي للدول في نصف القرن الماضي، وتوسع عضوية الأمم المتحدة، سمح المجلس بتقليص صفته التمثيلية ومعاناة شرعيته الديمقراطية. ويتعين على المجلس أن يكون أكثر تمثيلا للعالم كما هو حال العالم اليوم.

لقد حان الوقت للتحرك قدما في عملية الإصلاح. دعونا نستفيد الآن من مجالات الاتفاق ونعمل بعزم كي نعتمد في وقت مبكر التدابير الضرورية للأداء الفعال لولاية المجلس في الألفية الجديدة. ونستطيع، من خلال القيام بهذا العمل، أن نضمن قيام مجلس الأمن بدور أكثر فعالية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ويم كوك رئيس وزراء مملكة هولندا.

السيد كوك (تكلم بالانكليزية): لقد بدأنا اجتماعنا اليوم بدقيقة صمت لتذكر ضحايا عنف الميليشيات في تيمور. وطالب المجلس من خلال رئيسه إندونيسيا بأن تنفذ مسؤولياتها. وأناشد الحكومة الاندونيسية أن تمارس سلطتها في تيمور على غرار ما عليه الحال في جزر الملوك، أو حيثما تنشأ الحاجة إلى ذلك، لمنع تكرار العنف.

لقد جمعتنا قمة الألفية معا هنا في نيويورك، لنبدأ جهدا متجددا لنوفر الرخاء والعدالة الاجتماعية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع مواطني العالم. وتدل جمعية الألفية أيضا على مواصلة عزمها لتحرير هذا العالم من ويلات الصراعات والتدمير.

هذا هو ما قرره أعضاء الأمم المتحدة خلال نصف قرن مضى بصفته المهمة الرئيسية لمجلس الأمن. ماذا يعني هذا لمسؤوليتنا فيما يتعلق بالعديد من الصراعات المحلية الجارية اليوم والفوضى التي تسببها تلك الصراعات للملايين من الناس ولبرنامج تنميتنا؟

لقد حدث تحول رئيسي من المواجهة العالمية بين القوى الكبرى إلى الصراعات الداخلية، التي تقوم في الغالب على أساس انقسامات إثنية أو دينية، لا سيما في أفريقيا. الأمر الذي يقتضي تغيير طريقة تناول مجلس الأمن للسلام والأمن الدوليين. وترحب هولندا بالتوصيات المتضمنة في تقرير الأخضر الإبراهيمي بشأن كيفية تحسين الطريقة التي يتناول بها مجلس الأمن الصراعات في الوقت الحاضر. وليستفيد المجلس من الدروس المكتسبة خلال الخبرات التي مر بها في الماضي ويرتفع بمستوى جهوده لكي يقوم بعمل أفضل.

وتعزيز فعالية عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يتطلب شجاعة سياسية. وعند الضرورة، ينبغي أن تسمح الدول الأعضاء للأمم المتحدة بالانتشار السريع وبموجب ولاية قوية. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لتوفير موارد كافية. وينبغي أن تقدم الدعم الملائم لاستراتيجيات بناء السلام الفعالة وأن تنظر مرة أخرى في تطبيق مبدأ الحياد عندما تتعامل مع الأطراف المحليين في صراع.

فلننفذ التزامنا الأخلاقي نحو أجيال المستقبل وذلك بالقضاء على أسباب الصراعات وتجنيبهم الكوارث الإنسانية من صنع الإنسان التي أبتُلي بها عالمنا في الوقت الحاضر.

ومن شأن تحسين نوعية عمليات السلام أن يسهم في تحقيق هذه الطموحات. ولكن الحاجة تدعو إلى القيام بالمزيد من الأعمال من قبيل الوقاية من الصراعات لتجنب معاناة الناس وتوفير التكاليف الباهظة للأعمال العسكرية وإعادة بناء المجتمعات. واتفق مع الأمين العام بشأن ما ذكره ومفاده أن الوقاية تمثل تحديا للقيادة السياسية. وينبغي أن تمكن الدول الأعضاء الأمين العام من البدء في إجراءاته في هذا الصدد، بما فيها وزع بعثات تقصي الحقائق وإنشاء قدرة فعالة للإنذار المبكر.

معظم الصراعات المسلحة في الوقت الحاضر تجري بين الفقراء. النمو الاقتصادي الواسع النطاق يساعد في تخفيف حدة الفقر بصفته سببا أساسيا للصراعات ولذلك، يتعين أن يكون جزءا من استراتيجيات منع الصراعات.

التكامل الفعال في الاقتصاد العالمي مطلوب. ويتعين تمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة بقدر أكبر من الفرص التي توفرها العولمة. عندئذ فقط ستتمكن شعوب أفريقيا من التخلص من الفقر المدقع الذي أصابها. وبالمثل، ينبغي أن تكون الحكومات الأفريقية راغبة وقادرة على مواجهة حجم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا جنوب الصحراء الذي اعترف به المجلس وهو محق في ذلك لأنه خطر يهدد الاستقرار والأمن.

ولذلك، دعونا نعمل معا من أجل تحقيق السلام والأمن لشعوب وبلدان أفريقيا وأماكن أخرى. ويتعين أن نتعاون معا لتحسين احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات وإنشاء نظم سياسية تمثيلية تنطوي على المشاركة وتحسين معايير الصحة والتعليم. ومن خلال القوة والتضامن، يستطيع مجلس الأمن أن يساعدنا في تحقيق حلمنا المشترك لإرساء السلام وتحقيق الرخاء في أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة الرايت أونرابل توني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد بلير (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أهنئك يا سعادة الرئيس على استضافة هذا الاجتماع.

وأضم صوتي إلى الأصوات التي أعربت عن الغضب لقتل موظفي الأمم المتحدة في تيمور الغربية. وأعرب عن تقديري لجميع موظفينا، العسكريين والمدنيين على حد سواء، الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة في أرجاء العالم، فهم أناس طيبون وشجعان. ومن دواعي الفخر أن الكثيرين منهم ينتمون إلى بلدي.

وأؤيد أيضا على النحو الأوفى قضية إصلاح مجلس الأمن ذاته.

وبصدد التركيز على حسم الصراعات ومنعها، أقدم أربع نقاط موجزة.

أولا حفظ السلام في الوقت الحاضر أشق كثيرا وأكثر صعوبة عن ذي قبل. نحن نضع الأشخاص التابعين لنا في مواقف أصعب بكثير من المواقف التقليدية على غرار ما كان عليه الحال في الماضي، مواقف لم تعدد جيدا في أغلب الأحيان حيث توجد أخطار من الميليشيات المحلية أو من أشخاص آخرين أكثر بكثير من ذي قبل.

ثانيا، وفي الوقت نفسه، أصبحت الحاجة إلى حفظ السلام أكثر بكثير من أي وقت مضى. وفي الواقع، وفي ظروف معينة، نستطيع أن نفكر فيها جميعا، فهي محددة تماما للفرق بين الفوضى وبعض أشكال الاستقرار في البلدان المعنية. سيراليون مثال واضح لذلك. تيمور الشرقية والبوسنة – – كلها مناطق يتعين على حفظة السلام فيها أن يؤدوا مهمة صعبة ولكنها أهم من أي وقت مضى.

الخلاصة من هاتين النقطتين هي أن الإصلاحات التي اقترحها الأخضر الإبراهيمي ضرورية بصورة مطلقة. ونحتاج إلى تنظيم أفضل وإلى موارد أفضل وإلى انضباط أفضل لتنفيذ عملنا الأكثر صعوبة وأهمية.

النقطة الثالثة هي أعتقد أننا جميعا نسلم الآن بأنه ليس بمستطاعنا أن نعالج تلك المشاكل المتعلقة بالأمن والصراع دون أن نعالج أسباب الصراع أيضا. وسواء كان ذلك الفقر أو الدين أو المعونة والتنمية، أو الأمراض المعدية أو الحكومات وحكم القانون، فإننا نحتاج إلى مفهوم أوسع نطاقا بشأن طريقة تناول هذه القضايا الأمنية لعالم اليوم. ونحن لا نستطيع أن ننظر إلى الصراع بمعزل عن أسبابه الرئيسية.

ورابعا، وبطبيعة الحال نحن جميعا لدينا شواغلنا كبلدان حول هذه الطاولة. ولكني أعتقد أن هناك فارقا كبيرا بين نوع المناقشات التي سنجريها اليوم والمناقشة التي أجريت ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ سنة مضت. فلنكن واضحين بأن هناك مجالات تنافس حقيقية من التأثير التي يتشبث بها الناس بصورة عنيدة. وأعتقد أننا اليوم، أمام اهتمام مشترك هام للغاية، يتمثل في المحافظة على النظام والاستقرار لا نظام يحول دون التغيير، لأن التغيير ضروري، ولكن النظام لازم كي يحدث التغيير دون فوضى.

وأعتقد أن العديد من الأمور التي سنواجهها اليوم في هذه الصراعات هي أمور مثل الأصولية، والتطرف، والإرهاب – أي أمور لم تكن تحظى قبل ٣٠ أو ٤٠ عاما بالأولوية التي تحظى بها اليوم.

لذلك، فإن نظرتنا لحل الصراعات ومنعها باتت إذا نظرة متغيرة. فإلى ماذا يقودنا هذا؟ إنه يقودنا بالتأكيد إلى هذا الأمر. ولدينا أمين عام تقدم بخطة وبرنامج لإصلاح الطريقة التي نعمل بها. وأعتقد أن ما يجب أن نفعله هو أن تتناسب استجابتنا له مع طموحه القوي، وأن نفعل ذلك. وإذا فعلنا ذلك، فلن نتوصل إلى إيجاد مجلس أمن حديث فحسب، وإنما مجلس أمن أفضل بكثير وأكثر فعالية في التصدي لهذه الصراعات القائمة في العالم اليوم.

والنقطة الأخيرة التي نعترف بها جميعا هي أن التكنولوجيا والاقتصاد لا يتصفان في عالم اليوم بالطابع العالمي فحسب. إننا مترابطون بطريقة لم نشهدها أبدا من قبل، وهذا يعني أننا يجب أن نغير تفكيرنا لمواجهة ذلك الواقع الحديث ببسالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في ماليزيا، معالي داتوك سيري سيد حميد البار.

السيد البار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على عقد مؤتمر القمة هذا. ويشرفني أن أشارك في مؤتمر القمة التاريخي هذا الذي يعقده مجلس الأمن بشأن كفالة دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا، وهو ما يتزامن مع انعقاد مؤتمر قمة الألفية. والنظر في هذا الموضوع الهام يأتي في حينه تماما في سياق التحديات العديدة التي يواجهها مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين.

ومن الواضح أنه حتى يكون المجلس أكثر فعالية في الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه، يجب أن تتوفر لدى الأعضاء الإرادة السياسية الضرورية. والتدابير المتخذة لحل الصراعات حول العالم، ولا سيما في أفريقيا، نظرا لعدد الصراعات المسلحة وحدتها في المنطقة، يجب أن تكون تدابير متسقة وشاملة. وينبغي التحلي بهذه الإرادة السياسية بصرف النظر عن مكان نشوب الصراع. وكل حالة صراع يجب أن يتم التصدي لها على نحو عادل، خشية أن يتهم المجلس بأنه انتقائي في النهج الذي يتبعه. ومن الأهمية بمكان أن يظهر الأعضاء الدائمون في المجلس هذه الإرادة السياسية التي بدونها

سيكون المجلس عديم الفعالية. ويجب أن نتجنب إصابة المجلس بالشلل مهما كلف الأمر إذا أريد له أن يفي بالمسؤوليات الملقاة عليه بموجب الميثاق. وبغية تحقيق هذا الغرض، يجب على أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمون الذين باستطاعتهم أن يعرقلوا تحقيق توافق الآراء، أن يضعوا اهتماماتهم السياسية الضيقة جانبا وأن يشاركوا في توافق الآراء، بما فيه المصالح الواسعة للمجتمع الدولي.

وهناك أيضا ضرورة ليدعم أعضاء المجتمع الدولي بقوة وباستمرار الإجراءات التي يتخذها المجلس. وهذا هام بصورة خاصة عندما يؤذن لعمليات حفظ السلام التي يعتمد نجاحها على رغبة الدول الأعضاء في الإسهام بقوات وغيرهم من الموظفين فضلا عن العتاد. وبلدي اضطلع بدوره في هذا الصدد وسيواصل القيام بذلك. وينبغي للمجلس وللأمانة العامة أن يبذلا قصارى جهدهما من أجل إشراك الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي يمكن أن تساهم بقوات، في مرحلة التخطيط وفي كل مرحلة لاحقة من العملية. وواقع الأمر أن عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تنشأ إلا عندما تكون هناك ضمانة بتوفير الدول الأعضاء العدد الكافي من الأفراد المدربين والمجهزين جيدا. وإيفاد بعثات لحفظ السلام ويكون قوامها أقل من المطلوب وعتادها غير كاف يمكن أن يسفر عن نتائج مأساوية، مثلما حدث في المرحلة المبكرة من عملية حفظ السلام في سيراليون.

ولا شك أن استمرار تقديم الدعم المالي والمادي من الدول الأعضاء ضروري لكفالة نجاح عمليات حفظ السلام. وما ينبغي ألا يحدث هو تعريض فعالية بعثات حفظ السلام للخطر بسبب عدم وجود التمويل الكافي. وفي الوقت نفسه، يجب بذل كل جهد من أجل التسديد المبكر لتكاليف عمليات حفظ السلام التي تتكبدها البلدان النامية. والتأخر في تسديد التكاليف، وكثيرا ما يدوم عددا من السنوات، قد يخلف أثرا سلبيا على قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في عمليات حفظ السلام في المستقبل، وعلى رغبتها في ذلك.

وثمة تحد آخر يجب التصدي له هو انعدام القدرة المؤسسية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، على التخطيط لبعثات حفظ السلام وإدارتها على حد سواء. ويتحتم أن تتلقى الأمانة العامة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام التي تفتقر إلى الموظفين على نحو خطير، تعزيزا إضافيا بما يتماشى مع المهام الجبارة الموكولة إليها. وينبغي فورا إيلاء اهتمام لجمع المعلومات وتحليلها، والتخطيط لعمليات في المستقبل، وتقديم الدعم العملي لعمليات حفظ السلام القائمة.

وينبغي عدم التغاضي عن الحاجة إلى وجود موظفين ذوي نوعية جيدة بغية كفالة مستويات عالية من الاحتراف، الأمر الذي يعتمد عليه نجاح عمليات حفظ السلام. والواضح أن المجلس لا يسعه أن يتخذ قرارات سليمة إلا إذا وفرت الأمانة العامة له معلومات عاجلة يعتمد عليها مع تحليل لها. وينبغي للمجلس أن يتلقى المعلومات والتحليل المتعلق بها بطريقة موضوعية وواضحة.

والإحاطات الإعلامية بشأن الجوانب العسكرية لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يقدمها آمر العملية كلما أمكن ذلك. ومن شأن هذا أن تكون له قيمة هائلة بالنسبة لأعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في فهم الأثر المترتب على التزاماتهم.

وإلى جانب نشر بعثات حفظ السلام، هناك حاجة إلى أن يضع المجلس والأمم المتحدة عموما استراتيجيات لحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك استراتيجيات لنزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم. وهذا سيقطع شوطا بعيدا في الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير لفترة ما بعد الصراع من أجل تعزيز السلام وإدامته.

وهناك حاجة إلى وضع استراتيجيات لمنع الصراعات بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن توصيات الأمين العام بشأن منع الصراعات، وهي التوصيات الواردة في تقريره عن الألفية وفي البيان الذي أدلى به أمام المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٠ عن منع الصراعات، هامة للغاية وينبغي أن تولى الاعتبار الجاد. ويشيد وفد بلادي أيضا بالتوصيات الجريئة الصادرة عن فريق الإبراهيمي بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تستحق اهتماما عاجلا.

ويؤيد وفد بلادي تمام التأييد الآراء التي أعرب عنها عدد من أعضاء المجلس بشأن الحاجة إلى كفالة مراجعة أنظمة الجزاءات، أو التخفيف منها أو رفعها بغية عدم إطالة معاناة الشعوب المتضررة. ويتعين على المجلس أن يواجه التحدي المتمثل في ترجمة أقواله إلى أفعال ملموسة. وهذه الجلسة الفريدة والتاريخية للمجلس ستكون أنجح جلسة إذا اتخذت تدابير مركزة وفورية عقب انعقاد مؤتمر القمة هذا. ومن شأن هذا أن يسفر عن إسهام إيجابي وملموس من المجلس في تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأتلو الآن، بموافقة المجلس، بيانا بصفتي رئيسا لجمهورية مالي.

إن الصعوبات التي نواجهها في سيراليون، والصعوبات التي ترافق الانتشار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتهديد الناجم عن الصراعات الدائرة في القارة الأفريقية وفي مناطق أخرى من العالم؛ والعدد المتزايد من الأزمات الداخلية؛ وضرورة حماية المجتمعات المحلية، وموظفي الأمم المتحدة، وموظفي منظمات المساعدة من أعمال العنف، أمور تحفز مجلسنا اليوم على التكيف وعلى التصدي لها بطريقة أكثر فعالية.

وأود هنا أن أرحب بمبادرة الأمين العام، حيث أن التقرير الذي قدمه السيد الأخضر الإبراهيمي هو جزء من العملية التي ستجعل الأمم المتحدة قوة حقيقية وذات مصداقية لإحلال السلام.

وأود أن أهنئ الأمين العام على متابعته لهذا التقرير الهام الذي تحظى توصياته بتأييدنا لأن القصد منها إتاحة الفرصة لنا للتصدي للتهديدات الحالية والمستقبلية على نحو أفضل. ويجب في إطار مبادئ منظمتنا، ألا نخشى التغيير. ولنجرؤ في نهاية المطاف على إعطاء الأمم المتحدة الوسائل اللازمة لإحلال السلام.

وفي هذا السياق، هناك عدة مسائل هامة أود أن أتناولها.

أولا، كيف يمكننا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب عندما يكون الأطفال الذين هم المستقبل ضحية للصراعات وجلادين على حد سواء؟

ونحن نحتاج إلى وضع حد للمنظر المؤسف المتمثل في وجود أطفال جنود، عن طريق إدانتنا القاطعة له وعن طريق اتخاذ تدابير جريئة ضد جميع الذين يستغلون الأطفال والذين يزرعون في نفوسهم ثقافة العنف ويحصدون بالتالي بذور إدامة أعمال العنف والصراعات.

وثانيا، إن الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح، ولا سيما ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل، يجب استمرارها وتعزيزها بغية تحرير عالمنا من هذا التهديد الفظيع، ووضع حد لسباق التسلح بجميع جوانبه.

ولكن بالنسبة لمناطق مثل أفريقيا، تعد الأسلحة الخفيفة هي أسلحة الدمار الشامل لدينا. والجهود التي بذلت حتى الآن ليست كافية بدرجة كبيرة. زملائي، شأنهم شأني يعرفون أن معظم الأسلحة التقليدية التي يتم إنتاجها، يجري تداولها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. ويتم توفير

هذه الأسلحة في بعض الأحيان دون مقابل؛ وفي أحيان أخرى تباع بأسعار نقدية تسحق كل منافسة؛ وتقدم أحيانا بقروض على أن تسدد قيمتها من موادنا الخام: أي أن النصيب الذي يخص الأجيال المقبلة يصبح مرهونا لا تحسن إدارته. لذلك، علينا أن نعمل من أجل وضع معايير قانونية دولية فعالية وتقدمية، للحد من تداول الأسلحة الخفيفة. وحتى تتهيأ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سينعقد في العام القادم في جنيف، أسباب النجاح، ينبغي أن يتناول المؤتمر حقا كل جوانب القضية، بما في ذلك التجارة المشروعة في الأسلحة، وأن يعطي الأولوية للشفافية.

إن ذلك المشهد المروع للعديد من ضحايا الألغام في جميع أنحاء العالم، ومن بينهم الآلاف من الأطفال، يحملنا على أن نهيب بالجميع من أجل التصديق على، وتنفيذ، اتفاقية حظر استخدام، وتخزين، وإنتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدميرها.

ثالثا، اعتقد أن من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نولي اهتماما لمسألتي الإفلات من العقاب والجزاءات.

إن منع نشوب الصراعات الدموية، وتطبيق الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، والقوانين الإنسانية الدولية، وحماية الأكثر ضعفا، يتطلب إنفاذ معاهدة روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية. وعلينا أن نضع حدا للإفلات من العقاب بغية حماية الأفراد والمجتمعات من العنف بكافة أنواعه.

وتشكل الجزاءات جزءا من الوسائل التي يمكن للمنظمة أن تعمل من خلالها. وينبغي تكييف تلك الجزاءات لتتلائم مع أهدافها المحددة، لأنها تمخضت في بعض الأحيان عن عواقب إنسانية وخيمة. وتوضح الجزاءات التي فرضت مؤخرا فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، كيف يمكن أن تكون الجزاءات المسخَّرة لهدف معين، أكثر فعالية إلى حد كبير. وفي رأينا، فإن تعليقات الأمين العام في هذا الشأن والواردة في تقريره عن جمعية الألفية (A/54/2000) جاءت ملائمة وجديرة بكل الاهتمام.

رابعا، ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتمكين الأمم المتحدة، تحت إشراف تلك المنظمات، من أن تكون أكثر فعالية في المنع، وفي نشر العمليات ذات القاعدة المحلية. ولذا، يتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن اتباع استراتيجية متسقة ومستديمة لبناء قدرات منظمة الوحدة الأفريقية، وللاتحاد الأفريقي مستقبلا، وللمنظمات الإقليمية، وكذلك التعاون معها.

ختاما، كيف يمكن لنا أن نغفل عن التصديق على كافة التدابير المطالب بها لتعزيز عمليات حفظ السلام من خلال ولايات مناسبة تشمل حماية السكان المدنيين، وقدرة تخطيط محسنة، وسرعة نشر عمليات السلام، وحسن التنسيق بين المشاركين في الميدان، وينبغي تتمة ذلك بتدابير اجتماعية – اقتصادية لبناء السلم.

يتعذر علينا أن نغفل الحديث عن مدى التوفيق الذي صادف المجلس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، عندما نظر في مسألة وباء الإيدز الذي يتفشى في أفريقيا، والذي يشكل تهديدا حقيقيا للأمن، والذي ينبغي حشد كافة الموارد والالتزامات لمكافحته.

وغني عن البيان، أن السلم والرخاء يتلازمان، يدا بيد، وأن علينا أن نعالج الأسباب الكامنة وراء الصراعات، ومكافحة الفقر، والنضال من أجل الديمقراطية، في آن واحد. وسيكون لمثل هذا النهج الشامل والمتسق أثره الواسع والدائم على الدور الفعال الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا، من خلال توفير حياة أفضل في حرية أكبر للجميع.

ومن أجل أفريقيا الجديدة والمسؤولة، ومن أجل عالم ينعم بالسلام، فإننا نحتاج إلى مثل هذه الشراكة.

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار (S/2000/845) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الإيدي.

المؤيدون

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠).

يقيت لدي مسألة أخرى موجزة. أفهم أن ممثلينا الدائمين قد ناقشوها واتفقوا على صيغة بيان رئاسي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. هل لي أن اعتبر اننا موافقون على هذا البيان وراضون عن ضرورة أن يصدر عن القمة؟

لعدم وجود اعتراض، سوف أرتب لصدور البيان بوصفه الوثيقة S/PRST/2000/28.

أتقدم بالشكر لجميع المشاركين على الدور الذي قاموا به في هذا الاجتماع؛ وأتوجه بشكري لكافة رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية، وإلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وإلى ممثلي المنظمات الإقليمية، والسيد خافيير بيريز دي كويار، الموجود في قاعة مجلس الأمن.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم أعماله لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.